مركز الريادة
للمعلومات والدراسات

الأحزاب الإسلامية الأردنية
وأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية

رياض يوسف الصبح

سلسلة دراسات

(٣)

الاحزاب الاسلامية الاردنية واثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية

يشرف على عمل المركز
السيد عيسى العابد الريموني

المحرر المسؤول : د. نظام عساف

تنضيد واخراج : محمد نذير عضيبات

رقم التصنيف : (٢٨٥,٢)
المؤلف ومن هو في حكمه : رياض يوسف صبح.
عنوان المصنف : الاحزاب الاسلامية الاردنية واثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية.
رؤوس الموضوعات :
١ ـ الدين الاسلامي.
٢ ـ الاحزاب الاسلامية.
رقم الايداع : (١٥/ ١/ ١٩٩٨)
بيانات النشر : عمان : مركز الريادة للمعلومات والدراسات.
تمت الفهرسة من قبل المكتبة الوطنية

☎ (٥٥١٥٥١٠)، فاكس (٥٥١٥٥١٢)، ص.ب (٩٢٥٦٦٢)

رئيس المركز
السيد عيسى العابد الريموني

- أسس المركز عام ١٩٨٦، وهو الذي يموّل المركز انطلاقا من قناعته باهمية دعم البحث العلمي والعمل الثقافي بما يخدم الابعاد الوطنية والقومية والانسانية للاردن والامة العربية.
- عضو مجلس النواب الاردني الحادي عشر (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣).
- عضو في المجلس الوطني الاستشاري الاردني (١٩٨٢).
- عضو مجلس امناء ومشارك في جامعة العلوم التطبيقية.
- عضو مشارك في جامعة فيلادلفيا.
- رئيس مجلس ادارة العديد من الشركات الوطنية الاردنية.
- نائب سمو الاميرة بسمه لجمعية العناية بالاطفال الاردنيين.
- عضو في عدد من الجمعيات الخيرية الاردنية.
- رئيس فخري لعدة اندية رياضية وثقافية في المملكة.

مجلس امناء المركز (بحسب الترتيب الهجائي)

هذه السلسلة

يصدر عن مركز الريادة للمعلومات والدراسات عددا من السلاسل المرتبطة باحتياجات بناء وتطور المجتمع المدني وتاتي هذه السلسلة الخاصة بالدراسات بهدف الإسهام في تطوير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في بلدنا العزيز، واستشراف افاق النشاط المجتمعيه على كافة الصعد، خاصة ونحن على اعتاب الولوج في القرن الحادي والعشرين.

وتعرف هذه السلسلة بالابحاث والدراسات ذات الاهتمام بقضايا المجتمع المدني سواء تلك المتعلقة بالشان المحلي او بالوضع العربي.

املين ان يشكل اصدار هذه السلسلة اضافة نوعية للمكتبة الوطنية الاردنية.

الاحزاب الاسلامية الاردنية
واثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية

اعداد الباحث : رياض يوسف الصبح

مقدمة :

لقد اخذت ظاهرة ما يسمى بـ (الصحوة الاسلامية) في الاونة الاخيرة اهتماما كبيرا في وعي الافراد والدول والنخب المثقفة، وسعى كل منها الى ان يتصدى لهذه الحركة من خلال الدفاع او المهاجمة بخطابات ايديولوجية كثيرا ما كانت تبتعد عن القدر المعقول من الموضوعية، والبحث في حياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية المكونة لها.

وفي الاردن، ومع الانفتاح الديمقراطي، بدأت تظهر هذه الصحوة بالرغم من امتدادها التاريخي بشكل اكثر وضوح وتحديد من خلال تتويج تطورها التاريخي، من احزاب مرخصة منها جبهة العمل الاسلامي، واخرى غير مرخصة مثل حزب التحرير. ومن هنا آلينا ان نقدم مساهمة في محاولة فهم وتحليل اثر هذه الاحزاب على الحياة الاجتماعية والسياسية في الاردن بمنهج علمي بعيدا عن الخطابات الايديولوجية.

وبذلك سيدور مبحثنا هذا حول فرضية مؤداها، هل الاحزاب الاسلامية في الاردن تساهم في تحقيق التنمية والحرية والديمقراطية والاستقرار؟ والفرضية الاخرى وهي، هل هنالك خلاف بين هذه الاحزاب من حيث نظرتها الايديولوجية والاستراتيجية، ام ان هذا الخلاف هو تكتيكي ومرحلي؟

وسنجيب على هذه الفرضيتين من خلال البحث في التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي اسباب ظهور هذه الاحزاب في الاردن؟ هل هي اسباب داخلية،

ام خارجية؟

- لماذا اختار التيار الاسلامي التنظيم الحزبي؟ وما مدى فاعليته له؟
- ما هو مستوى تمثيلها على الساحة الاردنية؟
- ما هي الاليات التي تستخدمها هذه الاحزاب للوصول الى اهدافها؟
- هل هذه الاحزاب تحمل فكرا معاصرا، ام فكرا يعيش في حالة اغتراب؟
- هل هذه الاحزاب قادرة على علاج مشكلات المجتمع المعاصر؟

الفصل الاول

الاحزاب الاسلامية الاردنية
«الظروف، النشأة، تطورها»

الاخوان المسلمون/ جبهة العمل الاسلامي

من خلال ما واكب الامة العربية من محاولات التحرر والبحث عن هويتها، بعد اطلاعها على الحداثة الغربية وما واكبها من استعمار للمنطقة العربية، وولوج المبادىء القومية بعد تفسخها المرحلي والنسبي عن المفاهيم الدينية لتصور المجتمع استمد الخطاب السياسي الاردني خطابا يميل الى التوفيقية ما بين الاصالة والمعاصرة، الدين والقومية..الخ يسبب ظروفه التاريخية باعتباره وارث القومية عن الثورة العربية الكبرى ومن خلال ظرفه الجيواستراتيجي الذي يملي عليه ان يكون السند الاول للقضية الفلسطينية وما واكبه من وحدة الضفتين ظهرت الاحزاب الاسلامية متأثرة بتلك الظروف السياسية والثقافية.

امام هذه الظروف المستعصية وما واكبها من عدم القدرة على صعيد الفرد، والاحزاب، والنخب المثقفة، والدولة على تحديد هويتها وتحقيق استقرارها الاجتماعي، والسياسي من خلال تحديد مفاهيم لثقافتها، كانت الاحزاب من هذا النمط المائع والمؤقت وغير الثابت، لانه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ حيث لا احزاب حقيقية موجودة ولا ينطبق عليها المفهوم الحقيقي للتعددية (١)، وهذا ينطبق على الاحزاب الاسلامية الاردنية وغيرها في العالم العربي.

حسب تلك الظروف المذكورة نشأ في عام ١٩٤٦ حركة الاخوان المسلمين في الاردن كإمتداد لحركة الاخوان المسلمين المصرية في فلسطين، وبذلك فالحركة الاسلامية او الاصولية في الاردن هي جزء من افراز

فلسطيني تنظيمي ومصري تنظيري (٢)، وامتداد تأثير الحزب في الاردن بعد حرب ١٩٤٨، حيث فتحت فروع لحركة الاخوان في عمان والسلط والكرك واربد وترأس الحاج عبد اللطيف ابو قوره الحركة حتى عام ١٩٥٣، ثم محمد خليفة حتى عام ١٩٥٤، ثم سعيد رمضان واخرين.

ومما جعل الحكومة تعترف بحركة الاخوان وتتعايش معها، هو اعتقادها ان الحركة تساعد الحكومة في تحقيق اهدافها خاصة ضد اسرائيل وبعض الحركات القومية العربية والتي كانت في حالة تضارب مع النظام الاردني، فعندما اعلن عبد الناصر حربه على النظام الاردني استعان النظام الاردني بالاخوان المسلمين ضد عبد الناصر وكان ذلك عامي ٥٧ـ١٩٥٨، كما لم يجد الاخوان من يناصرهم الا النظام الاردني خلال الموجة العارمة التي واجهتهم في العالم العربي، ولا يمكن اغفال دور الاخوان كجبهة دينية في المجتمع وبما تملكه من رأس مال سياسي، مما جعل من القيادة السياسية في الاردن مع ما تملكه من بعد نظر من ضرورة التعايش معهم بل والاستفادة منهم ان امكن، وبذلك كانت زيارة الملك الى دار الاخوان والتبرع لهم بمبلغ من المال تتويجا لحالة التوافق هذه(٣).

ويذهب الكيلاني في كتابه (الحركات الاسلامية في الاردن)، في نظرته حيال علاقة الاخوان بالقيادة بالقول: «فنشطاء الحركة الاسلامية يجدون بالملك حسين وفي النظام ابا ليبراليا رحيما شغوفا يمارس سلطة الاب احيانا لدى من يزعجه، ولكن تبقى روح الابوة هي التسمية في العلاقة بي نظام الحكم ونشطاء الحركة الاسلامية»(٤). وبالرغم من ان هذه الطبقة العليا في الحزب لم تكن دوما متفقة مع قاعدتها، حيث نجد من ضمن الاخوان افراد ذو نزعات راديكالية ولا يرون بالقيادة الاردنية نفس

النظرة، ولكن على اي حال كان التطور التاريخي لنشوء الحركة الاسلامية فيما يخص الاخوان يمتاز عن تطوره في العواصم العربية الاخرى بالعلاقة التوفيقية، لهذا لم يكن هنالك اي مبرر وجيه للصدام بين النظام الاردني والاخوان خلال اعوام ١٩٤٦ـ١٩٨٦م.

وهذا لم يمنع من وجود حالات عدم ارتياح لطبيعة العلاقة في تلك الفترة بين النظام والاخوان، حيث ان في عام ١٩٥٥ عند اعلان الملك موقفه الواضح لمواجهة الشيوعية وطروحات الانضمام لحف بغداد زاد ذلك في تشديد المراقبة على الحركة، وبدأت محاولات الاعتقالات وعلى رأسها المراقب العام الذي اضطر الى الفرار الى سوريا وهو محمد خليفة(٥).

الا ان حالة التوافق ممثلة بمشاركة الاخوان بالانتخابات كانت هي الشكل الاوضح لحالة الرضى هذه حيث شاركت الجماعة في انتخابات ١٩٥١، بالرغم من انها لم تشارك كحزب خوفا من عدم النجاح الا انها سمحت للاعضاء بالاشتراك كافراد كما شاركوا في انتخابات ١٩٥٦ وعام ١٩٦٢، وفي الأخيرة كان وضعهم افضل في البرلمان كون الاحزاب الاخرى كانت ممنوعة من العمل، بالاضافة الى مساعدة الحكومة لهم بشكل غير مباشر(٦).

كما قام الاخوان بعقد العديد من المؤتمرات التي تعنى بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها مؤتمرات القدس، خاصة المعقودة عام ١٩٥٣ والاخر عام ١٩٥٩، وكان الاخير وبقيادة الاخوان قد شنوا هجوما عنيفا على عبدالناصر مساهمين في ذلك في خدمة المصالح الاردنية على حساب القضايا القومية التي كان عبدالناصر يعدلها(٧).

حالة التوافق المصلحية هذه بين النظام والاخوان لم تمنع حالة الصراع

الداخلي على الصعيد الايديولوجي، حيث حجب الاخوان الثقة عن الحكومة في ايار من عام ١٩٥٩، وفي كانون ثاني صوت ممثلوا الاخوان عام ١٩٦٣ وهم (مشهور الضامن عن نابلس، يوسف العظم عن معان، وعبد المجيد الشريدة عن اربد) لحجب الثقة عن حكومة وصفي التل لانها فشلت في العمل على تطبيق الشريعة الاسلامية، اضف ـ كما زعموا ـ فشلها في ابعاد الاردن عن المحيط الغربي، ولانها لم تقم اي شيء باتجاه الجهاد ضد اسرائيل وامتدت الانتقادات في البرلمان لحكومة سمير الرفاعي(٨).

وبذلك استمرت حالات الشد واللين في العلاقة بين الاخوان والنظام حتى حوادث عام ١٩٨٦، عندما قامت الحكومة باقتحام جامعة اليرموك واعتقال العديد من الطلبة ومن ضمنهم الاخوان المسلمون، ثم حالة ركود وضمور، وبعدها الانفتاح الديمقراطي في عام ١٩٨٩ ومشاركة الاخوان في الانتخابات النيابية وتجح لهم ٢٢ مرشح و١٥ مرشح مستقلين اسلاميين، وكانوا يستندون في طروحاتهم على استثمار الشعور الديني للافراد من جهة وعلى الشارع الفلسطيني في الاردن من جهة اخرى من خلال برنامج سياسي عام شعاري، خص فيه الاخوان القضية الفلسطينية في برنامجهم بتسع بنود من اصل احدى عشر بند.

كما شارك الاخوان في السلطة التنفيذية مع حكومة السيد مضر بدران في الفترة الواقعة من ١-١-١٩٩١/ ١٩-٦-١٩٩١م. بعد ما وضعوا عدة مطالب او شروط امام رئيس الحكومة انذاك لمشاركتهم في الحكومة مقابل منحهم الثقة.

وبعد هذا النجاح للاخوان، اذا ما قورن بنسبة تمثيل الاحزاب الاخرى في البرلمان، بدأ التفكير باقامة حزب جبهة العمل الاسلامي في صفوف

الحركة الاسلامية بعد الانتخابات النيابية التي افرزت تجمعا كبيرا للحركة الاسلامية، وعلى اثرها تم تشكيل لجنة تحضيرية للحزب برئاسة المهندس احمد الازايدة، وتم دعوة كل القطاعات الاسلامية لهذه الجبهة، الا ان حزب التحرير رفض المشاركة، اما التبليغ والدعوة، السلفيين والصوفيين، فلا يشكل العمل السياسي اولوية حقيقية في برامجها وتوجهاتهم، وبهذا اصبح حزب الجبهة يضم جماعة الاخوان المسلمين وعددا من الاسلاميين المستقلين (٩).

ويعرف الاستاذ اسحق الفرحان ـ الامين العام للحزب ـ حزب جبهة العمل الاسلامي بأنه: «حزب سياسي اردني تشكل وفق قانون الاحزاب الاردني والدستور والميثاق الوطني اللاردني ... والحزب محاولة سياسية معاصرة لايجاد قالب عمل اسلامي معروف شامل لجميع المواطنين الذين يؤمنون بالفكر الاسلامي والثقافة الاسلامية كحل للمشكلات والتحديات التي تواجه امتنا، والذين ينادون بالعودة الى الذات وهوية الأمة العربية الاسلامية ويتبنون المشروع النهضوي العربي»(١٠).

واستغرقت المرحلة التأسيسية للحزب عامي ١٩٩٠، ١٩٩١، واعلن عن تأسيسه رسميا في عام ١٩٩٢، وبدأ انطلاقته عام ١٩٩٣، وخاض الانتخابات الثانية ونجح له سبعة عشر نائبا، كما خاض الانتخابات البلدية عام ١٩٩٥، وتعاون مع احزاب المعارضة ضد معاهدات السلام مع اسرائيل، كما عقد مع الاحزاب الاخرى «المؤتمر الشعبي لحماية الوطن ومقاومة التطبيع» بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٩(١١).

ويضم هذا الحزب (٣٥٣) عضوا مؤسسا، وهو اكبر عدد من المؤسسين

اذا ما قورن مع الاحزاب الاردنية الاخرى، اما الهئية القيادية الاولى للحزب (المكتب التنفيذي) وتضم ١ـ د.اسحق فرحان ٢ـبسام العموش ٣ـ عبد الطيف عربيات ٤ ـ عبدالله العكايله ٥ ـ عبد الباري الزواهره ٦ ـ حسن التل ٧ ـ زهير ابو الراغب ٨ ـ حمزه منصور ٩ ـ زياد ابو غنيمه ١٠ ـ د. هيام سعيد ١١ ـ راجح الكردي ١٢ ـ د. محمود عويضه ١٣ـ د. قنديل شاكر ١٤ـ عبد الرحيم العكور ١٥ـ د. ماجد خليفه ١٦ـ د. علي العتوم ١٧ـ د.احمد الكوفحي(١٢).

مبادؤه الاستراتيجية ووسائله

ويرى دعاة هذا الحزب ان لحزبهم ثلاثة مبررات استراتيجية لظهوره وهي:

أ ـ المبرر الفكري او الايديولوجي.

ب ـ المبرر السياسي على المستويات الوطنية والعربية والعالمية.

ج ـ المبرر المتعلق بالمشروع النهضوي العربي.

اما المبرر الفكري او الايديولوجي، فيتضمن ان الاسلام نظام شامل للدين والدولة والعقيدة والتشريع، وان العمل الاسلامي شامل للعمل الدعوي والخيري والسياسي، ولأن تأخر المسلمون فترة عن العمل السياسي فان ذلك مهما كانت الاسباب لايبرر بقائهم منعزلين.

اما المبرر السياسي، فعلى المستوى العالمي، تشكل الحقائق الثلاث التالية وهي انهيار الاتحاد السوفياتي والفكر الشيوعي وبروز النظام العالمي الجديد وتفرد امريكا بقيادته، وانتشار الصحوة الاسلامية على مستوى

جميع اقطار العالمين العربي والاسلامي لسد الفراغ الفكري العالمي والتصدي للمشروع الاستعماري الغربي، وترشيد مسيرة الصحوة الاسلامية ان تقع في مطبات العنف والعنف المضاد تمهيداً للقضاء عليها من المخططات العالمية الاستعمارية الصهيونية.

اما على المستوى الاقليمي العربي والاسلامي فإن الحقائق الثلاثة التالية وهي، انهيار النظام العربي وفشل الاشتراكية ومفاهيم القومية العنصرية الضيقة في توحيد الامة ونهضتها، والغطرسة الاسرائيلية المتمثلة في احتلال كامل ارض فلسطين تشكل تحديا للفكر الاسلامي السياسي ان يبرز على الساحة العربية الاسلامية، بحلول تتعدى الشعارات الى البرامج العملية التي تستنفر طاقات الامة جميعا، وتعبر الاهداف القومية والوطنية العليا مثل العدالة الاجتماعية، ووحدة الامة العربية واحترام كرامة الانسان وحقوقه، وسيادة عدالة القانون الذي لا يميز بين المواطنين من مقاصد الشريعة الاسلامية.

اما على المستوى الوطني، فإن مرحلة الانفتاح الديمقراطي في الاردن، والمناداة بالتعددية السياسية والحزبية على اسس جديدة نظمها قانون الاحزاب، كذلك اتفاق جميع الاتجاهات الفكرية على مبادىء الميثاق الوطني والتعامل اليومي مع القضية الفلسطينية كهم وطني اردني.

اما المبرر المتعلق بالمشروع النهضوي الاسلامي، فان اهم ملامح هذا المشروع هو اسلامي الهوية والمضمون، عروبي اللغة والثقافة، وحدوي الغاية، جماهيري الحشد، علمي المنهجية، عالمي التوجه، انساني النزعة (١٣). كما جاء في المادة الثانية من النظام الاساسي لحزب جبهة العمل الاسلامي، ان الحزب يتبع الاساليب التالية لتحقيق اهدافه(١٤):

١ - تنظيم العمل الجماهيري في شتى قضايا الامة في اطار اسلامي، بهدف تعميق المشاركة الشعبية الواعية في بناء الوطن والدفاع عنه امام الاخطار.

٢ - القاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة والمهرجانات.

٣ - اصدار الكتب والنشرات والصحف والمجلات وانشاء المؤسسات والكوادر اللازمة لذلك.

٤ - انشاء مراكز الابحاث العلمية المتخصصة لاعداد الابحاث والدراسات اللازمة لتنفيذ اهداف الجبهة.

٥ - الاهتمام باندية الشباب والمراكز الثقافية والتجمعات الرياضية...

٦ - الاهتمام بالنقابات والاتحادات والهيئات الشعبية والتعاون معها لخدمة الوطن والارتقاء بمستواها، وخدمة المنتسبين اليها في كافة المجالات.

٧ - اعداد مشاريع القوانين لتعديل التشريعات الحالية عبر القنوات الديمقراطية بما يتلائم مع اهداف الجبهة.

٨ - التعامل مع الحكومات في ضوء اهداف الحزب واتخاذ المواقف التي تحقق هذه الاهداف سواء من موقع المعارضة او المشاركة بما يخدم مصلحة الوطن واستقراره.

٩ - دخول الحزب الى جميع مجالات العمل العام على المستويين المحلي والوطني، والعمل على تزويد مؤسسات العمل العام بالروح الاسلامية الواعية لتصبح قادرة على ادارة مهامها على اكمل وجه وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية والنقابية وغيرها، والعمل على

المشاركة في بناء الاجهزة التنفيذية.

المساهمة في صياغة الميثاق

ضمت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق ستة من اعضاء الحركة الاسلامية وهو تمثيل محدود نسبي نسبة الى القوى الاخرى، وهذا من احدى المؤشرات على تراجع اهمية الحركة الاسلامية بالنسبة للقيادة وللحكومة في تسعينيات هذا القرن.

ولقد وضعت الحركة الاسلامية تصوراتها الخاصة للميثاق على كل المستويات والمجالات، ومع ضرورة الاخذ بالتوفيق بين التوجهات الايديولوجية المختلفة، ورد في الميثاق عدة قضايا كانت الحركة الاسلامية قد طرحتها،ومن ضمن هذه القضايا:

في (الفصل الاول، الميثاق، اسباب واهداف، ص٣) جاء: (الاسلام عقيدة وحضارة وتشريع وثقافة:

■ وهي بالايمان بالهوية القومية للشعب الاردني نسبا وانتماء الى الامة العربية والايمان بالاسلام دينا للدولة، وحضارة وثقافة للشعب الاردني).

وفي (الفصل الاول، الميثاق، اسباب واهداف، ص١٣) جاء (ثالثاً: الاسلام دين الدولة والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيها ـ رابعاً الحضارة العربية الاسلامية المنفتحة على الحضارة الانسانية هي قوام هوية الشعب الاردني الوطنية والقومية، وركيزة من ركائز وحدته واستقلاله وتقدمه في مواجهة الانقسام والتبعية والغزو الثقافي

بجميع اشكاله وهي منح القيم الاصلية التي يسعى المجتمع الاردني الى ترسيخها بالعلم والمعرفة والتربية والقدوة الصالحة).

وفي (الفصل الثاني، دولة القانون، ص١٩) جاء:

(حرية الانسان وكرامته وحقوقه:

ولما كان مضمون الديمقراطية يتعزز بتأكيد حقوق الانسان المعترف بها دوليا وانسانيا، وضمان حقوق المواطنه التي كفلها الدستور الاردني، وهي الحقوق التي حفل بها تراثنا العربي الاسلامي العظيم واكدها وكرمها تكريما شديداً...)

وفي (الفصل السادس، التربية والتعليم) جاء: نظام التربية والتعليم الاردني نظام متكامل متطور تعبر فلسفته عن فكر الامة وقيمها وتقوم على ثوابت العقيدة الاسلامية والمثل العليا للامة العربية...).

وفي (الفصل الرابع، المجال الاقتصادي، ص٢٤) جاء: (تأكيد ملكية الدولة للموارد والثروات الطبيعية والمشاريع الاستراتيجية)(١٥).

حزب التحرير الاسلامي

اذا كان ميزة (الاخوان - الجبهة) ممارستهم عملهم السياسي والاجتماعي بشكل رسمي وعلني، وانهما قد توافقا في بعض الحالات والتصورات مع الحكومة الاردنية، كان حزب التحرير هو الحزب المرفوض رسميا من قبل الحكومة، وكذلك كان هذا الحزب رافضا لتكوين المجتمع بقيادته وبقيمه الاجتماعية، وبذلك كان عمله سريا. واذا كان (الاخوان - الجبهة) يستندان في تصورهما الايديولوجي الى منظرين سياسين متدينين من خارج الظروف الموضوعية للاردن، ونقصد هنا (حسن البنا، وسيد قطب) المصريين، كان حزب التحرير يستند في تصوره الايديولوجي الى قائده ومنظره تقي الدين النبهاني، وهو من فلسطين وحين نشأ هذا الحزب بمبادئه كانت الضفة الغربية جزء من الاردن بمعنى ان مباديء هذا الحزب نشأت ضمن الظروف السياسية والاجتماعية الذاتية للاردن، وهذا ما يجعل لحزب التحرير حالة تواصل بين (المنظر) والقاعدة.

فقي قرية (اجزم) وفي سنة ١٩١٠، ولد الشيخ محمد تقي الدين النبهاني ،مؤسس حزب التحرير ورئيسه، من اسره متدينة محافظة في نظرتها لقضايا المجتمع، حيث كان جده الشيخ يوسف النبهاني من الذين تصدوا للتيارات الداعية الى تفسير القرآن على مقتضى الاذواق العصرية وتأويل النصوص حتى تلقى قبولا لدى «المتفرنجين» وهو يشير بذلك الى الاتجاهات الحديثة في التفسير امثال محمد عبده والافغاني... الخ، وبذلك

تأثر النبهاني بفكرة جده برفضه للحداثة الغربية وللتيار التوفيقي، ومن هنا نشأ نشأة دينية قوامها حفظ القرآن واصول اللغة العربية، كما تعلم في كلية دار العلوم وتخرج منها عام ١٩٣٢، وفي نفس العام تخرج من الازهر وعمل في مدارس حيفا الثانوية والمدرسة الاسلامية في حيفا وفي الكلية العلمية الاسلامية(١٦).

يرى الاستاذ عبد العزيز الخياط (وهو من حزب التحرير سابقا) ان تشكيل قيادة الحزب لم تبدأ في القدس وانما عندما كان النبهاني في عمان (١٨)، وان هذا الحزب ابتدأ علانية وليس سريا كما يدعي عوني العبيدي في كتابه (حزب التحرير الاسلامي)، فحاول حزب التحرير ان يغرس مبادئه والقيام بنشاطاته دون ان يتعرض للحظر من الحكومة بالرغم من ان الحزب كان منذ البداية تنظيما غير قانوني ويهدف الى الاحاطة بالنظام، مع انه لم يدعو الى استخدام العنف في تاريخه سوى مرة او مرتين (١٨).

وفي عام ١٩٥٢ تم الاعلان عن انشاء حزب التحرير، وهمه الاساس استئناف الحياة الاسلامية واعادة الخلافة الاسلامية (وكان ذلك في القدس حسبما يقول العبيدي)، ويرى البعض ان حزب التحرير قد تشكل من خلال مجموعة من النشطاء الذين كانوا ضمن حركة الاخوان المسلمين، اختلفوا مع حركة الاخوان المسلمين حول اسلوب العمل فقاموا بالانفصال عن الحركة وشكلوا حزبا سياسيا بقيادة النبهاني (١٩)، الا ان هذا الطرح يرفضه الخياط بحجة ان النبهاني لم يكن في يوم من الايام مع الاخوان، وانه ليس صحيحا ان كل من دخل حزب التحرير في باديء الامر كان من الاخوان المسلمين(٢٠).

وعلى ذلك تقدم حزب التحرير في عام ١٩٥٢ الى وزارة الداخلية بطلب

رسمي لترخيص الحزب وابرز في طلب الهيئة المشكل على النحو التالي:

١ ـ تقي الدين النبهاني / رئيسا للحزب.

٢ ـ داود حمدان / نائب للرئيس وسكرتيرا للحزب.

٣ ـ غانم عبده / امينا للصندوق.

٤ ـ د.عادل النابلسي / عضو.

٥ ـ منير شقير / عضو.

فارسلت وزارة الداخلية كتابا للحزب تحظر عليه فيه ممارسة النشاط الحزبي، وكانت اسباب الرفض التي اعلنتها وزارة الداخلية بناء على البرنامج المقترح للحزب وليس على تشكيل عضويته(٢١). وكان من جملة الاسباب التي رفضت فيها الوزارة ترخيص حزب التحرير هي: ان المشروع المقترح لا يقبل مبدأ الحكم الوراثي كما هو منصوص عليه في الدستور الاردني، وبدلا من ذلك دعا البرنامج الى انتخاب حاكم، ولم يعترف البرنامج بالاضافة الى ذلك بالقومية على اساس انها النمط السائد كأساس للدولة (٢٢). ولقد اعتبر الاستاذ الخياط موقف الحكومة مخالفة دستورية (٢٣).

ولا بد من الاشارة هنا من اجل التقييم الايديولوجي، ان الحزب عندما طلب الترخيص ادعى ان بنائه الداخلي قائم على اسس ديمقرطية ينتخب اعضائه بشكل سري، لكن في الواقع حسبما يذهب الكيلاني ان الحزب بعيدا عن الديمقراطية في التطبيق، بل كان النبهاني اوتوقراطيا بتوليه عدة مناصب في الحزب، حتى مجلس الشورى لم يكن محددا ما هي مسؤولياته(٢٤)، بل يثني على ذلك الاستاذ همام سعيد والاستاذ عبد الغفور سنقرط ان حزب التحرير هو تقي الدين النبهاني(٢٥).

وبعد رفض الترخيص من قبل الحكومة للحزب تشكلت القيادة الاولى لحزب التحرير من الشيخ تقي الدين النبهاني رئيساً، ومن السيدين داود الحمدان ونمر المصري كعضوين واطلق عليهم اسم «لجنة القيادة»، وبعدها انشق الاخرين وحل محلهما كل من احمد الداعور وعبد القديم زلقوم(٢٦).

وهذا الرفض من قبل الحكومة لم يمنع الحزب من استمراره في فكرة ضرورة المشاركة السياسية بعد ان زاد نشاطه خاصة على الضفة الشرقية، فلقد كان النبهاني من اوائل المرشحين حيث رشح نفسه للانتخابات عام ١٩٥١ والتي لم يحالفه الحظ في ذلك العام، ثم اصبحت هذه الآلية سنة للحزب حيث شارك في اعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٦ ونجح في ايصال مرشحه لمرتين احمد الداعور(٢٧).

الا ان هذه المحاولات للمشاركة لم تستمر، حيث اضعفت الخلافات الداخلية الحزب في اواسط الخمسينات، عندما اختلف النبهاني الذي انتقل الى بيروت مع العديد من الدعاة التحريرين في الضفة الغربية، وقد ادى ذلك الى استقالة العديد من الاعضاء في نابلس عام١٩٥٦. وتقليص الحزب الى فروع واحد في قلقيلية، وبعد ذلك اصدرت السلطات الاردنية امر بترحيل العديد من اكثر الاعضاء بروزا في حزب التحرير في منتصف عام١٩٥٦(٢٩).

بالاضافة الى ما كان يحدث في البرلمان حيث كان احمد الداعور (عضو التحرير) الوحيد الذي حجب الثقة عن حكومة النابلسي، ومع تطور الامر من احداث سياسية خلال حل حكومة سعيد المفتي مجلس النواب عام١٩٥٦، فعلى اثره تم فصل تسعة من النواب خلال عامي

١٩٥٧/١٢/٣ و ١٩٥٨/٥/١٣ كان من بينهم الشيخ احمد الداعور، حيث سجن لمدة سنتين، وعليه لم يشترك الحزب في اي من الانتخابات اللاحقة(٢٩). بعد رحيل النبهاني من الاردن الى دمشق ثم طرد منها الى بيروت حتى عام ١٩٥٨، حينها رحل الى طرابلس متخفيا وتوفي في عام١٩٧٧(٣٠).

المباديء والوسائل

يرى النبهاني ان الاسلام نظام شامل يحتوي كل عناصر الحياة الاجتماعية والسياسية، فهو يقول: «...لذلك كان الاسلام بالنسبة للمسلمين شريعة منها التشريع، اي دينا منه القانون، وهم مجبرون على القيام بجميع احكامه، سواء المتعلقة بعلاقاتهم بالله وهي العبادات، والمتعلقة بانفسهم وهي الاخلاق والمطعومات او المتعلقة بغيرهم وهي المعاملات والعقوبات... وعلى ذلك فان جميع الفرق والمذاهب التي تعتقد العقيدة الاسلامية، وتعتقد بالكتاب والسنة وانهما وحدهما مصدر الادلة الشرعية والقواعد الشرعية والاحكام الشرعية، هذه الفرق والمذاهب كلها مسلمة»(٣٢).

ويرى ان ابتعاد المسلمين عن التصور الاسلامي هو سبب انهيارهم بعد سقوط الخلافة، بذلك يرى ان سبب انهيار الدولة الاسلامية هو ضعف فكري ويشترط بذلك للنهوض انبثاق الوعي والفكر الاسلامي عن طريق اعادة الثقة للمسلم بالبرهان العقلي والشعوري(٣٢).

وينطلق حزب التحرير في مبادئه، انه لا يمكن قيام دولة اسلامية دون

اقامة الخلافة فهي اساسها بل هي فرض، وفي القعود عن فرض اقامة الخلافة معصية من اكبر المعاصي، لانه فرض من اهم الفروض وعليه تتوقف اقامة بقية الفروض المطلوبة من المسلمين، كالجهاد، واقامة الحدود، ورعاية شؤون الناس باحكام الاسلام، لذلك فرض الله على المسلمين فرض كفاية ان يعملوا كجماعة لاقامة دولة الخلافة، لان «ما لم يتم الواجب الا به فهو واجب»(٣٣).

ويرى النبهاني انه «اذا اجتمع عدة ممن توافرت فيهم صفات الخليفة، فالخليفة من انعقدت له البيعة من الاكثر، والمخالف لاكثر باغ» ويرى ان «الشروط التي يجب ان تتوافر في الخليفة هي: الاسلام، والذكورة، البلوغ العقل العدالة»(٣٤)، ونلحظ هنا اسقاطه لمبدأ القرشية من شروط الخلافة مما شكل مبررا لرفض الحكومة الترخيص لهذا الحزب.

اما جهاز الدولة الاسلامية، فأركانه هي: الخليفة، والمعاونون، والولاة، والقضاة، والجهاز الاداري، والجيش، ومجلس الشورى، فاذا استكملت الدولة هذه الاركان السبعة استكمل جهازها واذا نقص واحد منها نقص جهازها، ولكنها تبقى دولة اسلامية، ولا يضرها نقص شيء من الجهاز ما لم يكن الخليفة، لانه الاساس في الدولة.

اما قواعد الحكم في الدولة الاسلامية فهي اربع قواعد، وهي: نصب خليفة واحد، وان يكون السلطان للامة، وان تكون السيادة للشرع، وان يتولى الخليفة وحده تبني الاحكام الشرعية، اي جعلها قوانين، فاذا نقصت قاعدة واحدة من هذه القواعد الاربعة كان الحكم غير اسلامي، فالدولة الاسلامية هي خليفة يطبق الاسلام(٣٥).

اما على صعيد السياسة الداخلية، فيقول النبهاني: «ان الدولة في

سياستها الداخلية تنفذ الشرع الاسلامي على صعيد جميع الذين يحملون التابعية سواء اكانوا مسلمين او غير مسلمين، ويكون تنفيذها على الوجه الاتي:

أ ـ تنفذ على المسلمين احكام الاسلام جميعها.

ب ـ يترك غير المسلمين وما يعتقدون وما يعبدون.

ج ـ يعامل غير المسلمين في امور المطعومات والملبوسات حسب اديانهم ضمن النظام العام.

د ـ تفصل امور الزواج والطلاق بين غير المسلمين حسب اديانهم من قضاة منهم في محاكم الدولة لا في محاكم خاصة، وتفصل هذه الامور بينهم وبين المسلمين حسب احكام الاسلام من قضاة مسلمين.

هـ ـ تنفذ الدولة باقي امور الشريعة الاسلامية من معاملات وعقوبات ونظم حكم واقتصاد وغيرها على الجميع، ويكون تنفيذها على المسلمين وعلى غير المسلمين على السواء.

و ـ جميع الذين يحملون التابعية الاسلامية هم رعايا الدولة تجب رعايتهم جميعهم على السواء دون تفريق بين المسلمين وغير المسلمين(٣٦).

اما على صعيد السياسة الخارجية للدولة الاسلامية المراد تطبيقها فهي تقوم على فكرة ثابته، وهذه الفكرة الثابتة هي نشر الاسلام في العالم(٣٧).

ويرى الحزب، من هم خارج اطار الاسلام لا يكيدون للاسلام الا كل شر، لذلك فالحزب يدعو الى قتال من هم اسموهم (الكفار) واخذهم بالشدة والقسوة التي يستحقونها، لذلك فالسبيل الوحيد للتعامل مع

«اعداء الله كاليهود والصرب النصاري والبوذيين والهندوس وحثالات الشيوعيين» هو قتالهم، بل يرى الحزب ان في عقد المؤتمرات والندوات التي تدعى ان الاسلام اباح التعددية السياسية والفكرية، وان الاسلام ساوى بين الناس في الانسانية دون النظر الى اديانهم واشكالهم وحرية الاديان والحوار بينها، ما هي الا اساليب مكر وتضليل وتريد النيل من الاسلام(٣٨)

اما نظرتهم للمرأة ودورها في المجتمع، فقد تميزوا عن (الاخوان / الجبهة)، وان بقيوا ضمن اطار الشريعة، حيث نصت المادة (١٠٣) من دستور الحزب: «يجوز للمرأة ان تعين في وظائف الدولة، وفي مناصب القضاء ما عدا محكمة المظالم وان تنتخب اعضاء مجلس الشورى وان تكون عضوا فيه، وان تشترك في انتخابات رئيس الدولة ومبايعته. كما نصت المادة(١٠٤) من دستور الحزب: لا يجوز ان تتولى المرأة الحكم فلا تكون رئيس دولة ولا قاضيا في محكمة المظالم، ولا واليا ولا عاملا ولا تباشر اي عمل يعتبر من الحكم. كما نصت المادة (١١٠) من دستور الحزب : كفالة الصغار واجب على المرأة وحق لها سواء اكانت مسلمة ام غير مسلمة ما دام الصغير محتاجا الى هذه الكفالة فان أستغنى عنها ينظر، فإن كانت الحاضنة والولي مسلمين خير للصغير في الاقامة مع من يريد، فمن يختاره له ان ينظم اليه سواء اكان الرجل ام المرأة، ولا فرق في الصغير ان يكون ذكرا او انثى، اما ان كان احدها غير مسلم فلا يخير بل ينضم الى المسلم منهما(٣٩).

وهنا نرى ان الحزب وفي تلك الفترة قد اعطى للمرأة بعضا من حقوقها، وان كان قد هضم عنها بعض الحقوق منها حق تولي بعض المناصب في

الوقت الذي كان فيه حزب الاخوان في تلك الفترة مترددا حيال وضع المراة وحقها في المشاركة السياسية، بل انه في كثير من الاحيان كان يحجب عنها ذلك.

اما فيما يخص بمصادر الحزب، فكانت اما من الهبات او بيع كتب الحزب خاصة كتب النبهاني(٤٠)، ويذهب الكيلاني في كتابه (الحركات الاسلامية في الاردن)، انه ليس هنالك دليل واضح على مصدر اموال الحزب ولكن هناك اشاعة عن مصدر خارجي للتمويل هو امين الحسيني، وان الحزب لم يقم بجمع الرسوم من اعضائه على خلاف كل الاحزاب الاردنية(٤١).

اما عن شروط العضوية، فقد اشترط الحزب ان يكون العضو مسلما رجلا كان او امرأة وان لا يقل عمره عن خمس عشر سنة، وان لا يكون عضوا في منظمة سياسية اخرى، او في منظمة تتناقض مع الاسلام ،ويتم ادخال العضو في حلقات الحزب التثقيفية لتلقينه افكار ومبادىء الحزب في مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في الغالب ولا تزيد عن ذلك، ويتخلل ذلك امتحانا بتجربة الحزب على العضو من الناحية الامنية لمعرفة قدراته على حفظ اسرار الحزب(٤٢).

اما عن وسائل الحزب فقد استخدم المدارس لنشر افكاره تارة، واستخدامه لمنبر المسجد تارة اخرى، بل ان هذا الاخير كان السبب الذي ساعد الحزب على انتشاره في مطلع الخمسينات وعلى تكوين قاعدة شعبية له، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة بمحاولات لمنع استخدام المنابر من قبل حزب التحرير، عن طريق تقديم مشروع قانون الوعظ والارشاد في اواخر عام١٩٥٤، وعلى اثره اعتبر القاء الخطب والتدريس في المساجد غير

قانوني الا باذن خطي من قاضي القضاة، وقد اصبح هذا المشروع قانونا في عام١٩٥٥ (٤٢). وبالاضافة الى هاتين الوسيلتين الاوليتين تطور الحزب في وسائله من خلال المشاركة في البرلمان والطبع والنشر لصحف خاصة مثل صحيفة (الصريح)، وهي اول صحيفة للحزب وقد منعت من الاصدار عام١٩٥٣، ثم تم اصدار جريدة اخرى(الراية)، ثم منعت بعد نشر ثلاثة عشر عددا منها، ومن الوسائل الاخرى منها الحلقات السرية والاجتماعات العامة والزيارات(٤٤)، اما الآلية الاهم لتحقيق الحزب لاهدافه فهي(طلب النصرة)، وهي الوسيلة التي يسعى الحزب للوصول الى الحكم عن طريقها بمساعدة مراكز القوى في الامة، من شيوخ عشائر ورجال جيش وذوي النفوذ من الناس كالاعيان والنواب وغيرهم، فالحزب يحاول اقناع اهل الحل والعقد بالقيام بانقلاب (دموي) او (ابيض)، ثم يسلم هؤلاء الرجال الذين قاموا بالانقلاب الحكم لقيادة حزب التحرير لاعلان الخلافة وتنصيب خليفة للمسلمين، وبذلك فهو يرى بضرورةْ تسلم الحكم كاملا(٤٥).

حيث يقول النبهاني في ذلك: «وكان لابد ان هذا التحول الى الحياة الاسلامية لا بد ان يكون تحولا كاملا غير مجزأ وان تطبيق الاسلام لا بد ان يكون انقلابا (اي دفعة واحدة) لا تدريجا بالتجزئة والترقيع»(٤٦). ويرى ان هذه الطريقة ليست ابتكارا بل هي طريق الرسول(٤٧). اما مجال عمل طريق الدولة، فيقول النبهاني: «الا انه يجب ان نحصر مجال العمل في اقليم او اقاليم تقوم فيها بتثقيف الناس بالاسلام حتى يحيا فيها ويحيوا به ومن اجله، وتقوم فيها بإيجاد الوعي العام به والرأي العام له، حتى يحصل التجاوب بين حملة الدعوة والمجتمع تجاوبا منتجا فعالا

مؤثرا في تحويل الدعوة الى تفاعل وانتاج، هذا التفاعل حركة كفاح تستهدف ايجاد الدولة الاسلامية المنبثقة عن الامة كإقليم او تلك الاقاليم، وحينئذ تكون الدعوة قد سارت من فكرة في الذهن الى وجود في المجتمع، ومن حركة شعبية الى دولة، فتكون قد اجتازت ادوارها فانتقلت من نقطة ابتداء الى نقطة انطلاق، ثم الى نقطة ارتكاز تتمركز في الدولة المستكملة عناصر الدولة وقوة الدعوة»(٤٨).

وتستغرق ـ كما يدعي الحزب ـ الفترة الزمنية للوصول الى هدفهم في تحقيق دولتهم ثلاثة عشر سنة تأسيسية، وهي المدة التي قضاها محمد نبي المسلمين في مكة قبل ان يهاجر الى المدينة لإقامة الدولة الاسلامية(٤٩)، ولكن الحزب قد فشل في تحقيق دولته المزعومة، حيث اكثر من ٤٤ عاما قد مر على تأسيس الحزب ولم تقم دولتهم بعد.

العلاقات بين الحزبين

بالرغم من ان الحزبين (التحرير) (الاخوان ـ الجبهة) قد نشأ تقريبا في نفس الفترة، الا ان الحزبين لم يكونا على وفاق طوال فترة مسيرتهم السياسية، الا في فترات بسيطة، وسواء كان حزب (التحرير) منشق عن الاخوان ام لا، فان عقلية الواحدية كحق في ملكية القيادة السياسية هي التي كانت مسيطرة لكل من الحزبين، فلم يكن يقبل كل منهم فكرة تعدد الاحزاب ـ حتى ولو كانت اسلامية ـ فالحل اما الاندماج او نفي الحزب الاخر، وسنوضح ذلك، فلقد اتهم التحرير الاخوان بقبولهم بمبدأ غير اسلامي وهو الفصل بين الدين والدولة، ودفعوا بحجتهم ان الاخوان لا يملكون موقفا متماسكا كما في الاسلام حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وانهم امتازوا بالفتور واخفقوا في صراعهم من اجل تطبيق احكام الاسلام في الاردن، كما اتهموهم (الاخوان) بالعمل لصالح بريطانيا وهو ما يفسر مساندة الاخوان لبعض الانظمة في العالم العربي - ويبدو المقصود هنا الاردن والسعودية ـ كما اتهم الاخوان حزب التحرير بالعمل لصالح الولايات المتحدة الامريكية وانها تزودهم بالاموال، وان آليتهم في تغيير المجتمع بالانقلاب بانها تعرض مصالح الامة للخطر بتأخير الجهاد، بل ان حزب التحرير كان من اكثر الاحزاب ذكرا في مراجع الاخوان المسلمين وانه المعارض لهم بكل معنى الكلمة فكريا ثم يأتي بعد ذلك الحزب الشيوعي (٥٠). هذه احدى المبررات التي كان يلقيها كل حزب ضد الاخر باتهامات مختلفة التي ما كان هدفها سوى نفي الاخر.

اما محاولات الوحدة بين الحزبين، بل لنقل محاولة احتواء كل منهما للاخر، فظهرت مرتين عبر تاريخهما الا انهما قد باءتا بالفشل، حيث يشير بعض الباحثين الى انه قد جرت عدة محاولات للوحدة بين الحزبين بين اعوام ١٩٥٣ـ١٩٥٦، وأن مبادرة الوحدة قام بها التحريريون انفسهم، حيث تمت مناقشة هذا الامر الهام بين نواب حزب التحرير والاخوان في نابلس لدمج الحركتين في منظمة واحدة تدعى (الاخوة الاسلامية)(٥١).

بل ان في تلك الفترة ساعد الاخوان احمد الداعور ـ كما يدعي الاخوان وما ينكره التحريريون - في عام ١٩٥٤ في الفوز في انتخابات البرلمان الاردني، مع انه لم يتم التوصل الى اي اتفاق فعلي على المبادىء بين الطرفين، حيث كان حزب التحرير قلقا من شكل الوحدة على المدى الطويل مع الاخوان وكانوا يخشون ان هذا سيؤدي الى فقدان الحزب لهويته المميزة والى اغراقه في تنظيم الاخوان، دون ان يتمكن من تحقيق مبادئه أو ان يمارس التأثير المحدود الذي يتمتع به كحزب مستقل، وكان ايضا من احد اسبابٌ انهيار المفاوضات اصرار الاخوان المسلمين على سرية التكتل، ولكن حزب التحرير الذي كان يبحث عن الشرعية التي قد يمنحها هذا التكتل(٥٢).

اما المرة الثانية، فكانت على اثر انتخابات ١٩٨٩ وفوز الاخوان المسلمين بعدد جيد من المقاعد فمع عرض الاخوان على التحرير للمشاركة في تشكيل حزب جبهة العمل الاسلامي، الا ان الرفض كان هو جواب التحريريين(٥٣)، بل قام التحرير بمهاجمة قوية ضد الاخوان، بالرغم من ان التحرير قد استفاد من الانفتاح الديمقراطي حيث استطاع ان ينشر منشوراته دون ملاحقة ولاول مرة يعقد حزب التحرير مؤتمر صحفي

وتكلم فيه ناطقه الرسمي (المهندس عطا ابو الرشتة) وهو يتمتع بحرية تامة(٥٤).

الفصل الثاني

نقد الخطاب الاسلامي

نقد الخطاب الاسلامي

بعد ما اقدمنا عليه من سرد لظروف ونشأة وتطور الاحزاب الاسلامية في الاردن لكل من حزبي (الاخوان - الجبهة) و (التحرير)، وهما اكبر حزبين اسلاميين في الاردن، وجب علينا ان نعاين مستوى التطابق الايديولوجي لهذه الاحزاب مع متطلبات الواقع، تحديداً مدى تأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية في الاردن من خلال خطابيهما الاسلامي بمقارنته مع بعضها بما ادعاه كل منهما بتميزه عن الاخر بالافكار والوسائل.

ان لأي خطاب سياسي اساليبه لاستثمار رأس ماله السياسي الكامن في بنائه الاجتماعي والثقافي. وعلى اعتبار ان حالة الاستبطان الداخلي للدين موجودة في الاسلام بعمق شديد بتزمت شعائري او وجودي يتلخص في تطبيق تُعاليم الدين بكليتها وتكريس الذات للعبادة واستبطان الايات الالهية الى اقصى حد ممكن يكون هذا الاستبطان حينها اداة او (رأس مال سياسي) للقادة تقوم باستغلاله من اجل توظيفه في المقاومة السياسية او التقدم والانتصار على القوة الخارجية بالنسبة الى الامة، ويتم هذا الامر بغض النظر عن درجة ايمان او عدم ايمان هؤلاء القادة(٥٥)، ومن هنا استخدم حزبينا قيد الدراسة حالة الوجدان الشعوري للمواطن المسلم لتحقيق مكاسب اجتماعية وثقافية لنخبها، ولذلك فإن الدعوة بمغايرة كل حزب للاخر - كما يروج له - على اعتبار ان جبهة العمل الاسلامي هو حزب (معتدل) وحزب التحرير هو (متطرف) هي دعوة بحاجة الى اعادة

النظر.

بداية سنحاول ان نطرح النمط المعرفي والايديولوجي لحزب التحرير، والذي يعتبر حزبا رافضا للحداثة الغربية ـ الا فيما يخص التقنية فإنه لا يرفضها ـ والتوفيقية بأي شكل كانت سواء على الصعيد المعرفي او الايديولوجي لانه يرى ان الاسلام والغرب لا يلتقيان، فيقول النبهاني في هذا الصدد: «...ان الالفاظ الاجنبية التي لها معان اصطلاحية، ان كان اصطلاحها يخالف اصطلاح المسلمين لا يجوز استعمالها، مثل كلمة عدالة اجتماعية، فإنها تعني نظاما معينا يتلخص في ضمان التعليم والتطبب للفقراء، وضمان حقوق العمال والموظفين. فإن هذا الاصطلاح يخالف اصطلاح المسلمين، لأن العدل عند المسلمين هو ضد الظلم واما ضمان التعليم والتطبيب فهو لجميع الناس اغنياء وفقراء، وضمان حقوق المحتاج والضعيف حتى لجميع الناس الذين يحملون التابعية الاسلامية. سواء اكانوا موظفين او لم يكونوا، وكانوا عمالا او مزارعين او غيرهم. اما ان كانت الكلمة تعني اصطلاحاموجودا معناه عند المسلمين فيجوز استعمالها مثل كلمة ضريبة، فإنها تعني المال الذي يؤخذ من الناس لادارة الدولة، ويوجد لدى المسلمين مال تأخذه الدولة لادارة المسلمين، ولذلك صح ان نستعمل كلمة ضرائب...» (٥٦). بمعنى ان ما يتفق مع الاسلام روحا وجوهرا هو فقط الذي يمكن استعماله وهذا ليس من التوفيق. بل وينسحب هذا الكلام ايضا على الديموقراطية، فالبرغم من ادعاء الحزب عند بداية تأسيسه بالديمقراطية، ثم عندما رفضت الحكومة منحه الترخيص ارتد عن الديمقراطية، وهذا دليل كيف كانت الديمقراطية هدفا دعائيا مصلحيا للحزب، وبعد الانفتاح الديمقراطي في الاردن اصر الحزب

على رفضه للتوفيقيه، حيث يرى الحزب ان الديمقراطية كما هي سيادة للشعب، وان الشعب مصدر السلطات، وانها اطلاق للحريات العامة هي مناقضة للاسلام «فهي والحالة هذه نظام كفر لأن الاسلام يقرر بأدلة قطعية الثبوت قطعية الدلالة ان السيادة للشرع بمعنى ان القوانين والتشريعات والاحكام يجب ان تنبثق عن العقيدة الاسلامية، اي كتاب الله وسنة رسوله وليس بتشريع من الشعب ... وأمر اخر فان الديمقراطية تميز حصانة لبعض الاشخاص... واما في الاسلام فلاحصانة لاحد ممن يحملون تابعية الدولة ... اما اطلاق الحريات العامة فان الاسلام لا يقر هذا الاطلاق بل يقيده بأحكام شرعية تنظمه... ان الشورى في الاسلام هي غير الديمقراطية، وهي تختلف عنها كليا فالشورى هي ابداء الرأي ومحاسبة الحاكم طبقا للاحكام الشرعية ومجلس الشورى في الاسلام يختلف عن مجلس النواب في النظام الديمقراطي بالنسبة لصلاحياته وأعماله»(٥٧).

ومنْ خلال ما طرحناه في الفصل السابق من مبادىء حزب التحرير، وجدنا انها تحمل فكرا سلفيا، وشموليا، واوتوقراطيا، واحاديا، وان طرح هذه المبادىء في مجتمع القرن العشرين تصبح السلفية فيه عامل يغذي الاغتراب، والشمولية يغذي غياب الانسان، والاتوقراطية تغذي الظلم، والاحادي يغذي الثورات على الصعيد السياسي والجمود على الصعيد الفكري فتضيع حقوق الانسان بل يفقد اجزاء هامة من انسانيته، ويكون حينها غير قادر على تحقيق متطلبات مواجهة الغرب الذي يعتبره حزب التحرير (غازيا). اما المنطلقات التي تنطلق منها فهي تقوم على الشريعة الاسلامية والتي تستند الى ركيزتين اساسيتين تعم الفكر الاسلامي كله

وهي (الحاكمية لله) و (سلطة النص المقدس) الذي لا اجتهاد فيه.
اما الحزب الاخر والذي يفترض نفسه ـ او كما يدعية البعض ـ بأنه (توفيقي) بمعنى (الاعتدال) بسبب رفضه التغير الراديكالي مثل حزب التحرير واعتماده الخيار الديمقراطي، هذا التيار مثله (الاخوان/الجبهة).

لقد سعى قادة هذا الحزب الى محاولات التماهي مع الغرب او لنقل الحداثة بكل ابعادها التقنية والمعرفية والسياسية من خلال محاولة استبطان لتلك القيم الحديثة، ومن هنا تظهر لدينا محاولات التوفيقية والتلفيقية والتي لم تكن الا نتيجة لحالة الافلاس المعرفي والعلمي لديهم، وان ادعاء ان الاسلام والعلم يتفقان ـ كما هو شائع في كل الاوساط التوفيقية ـ ادعاء غير منضبط كون الخلاف في المنهج اصلا بينهم، وكما يضيف على ذلك صادق العظم: «ان محاولة طمس معالم النزاع بين الدين والعلم ليست الا محاولة يائسة للدفاع عن الدين.. اما فكرة التوفيق بينهما فليست سوى اسطورة يدعو اليها بعض المفكرن في مراحل تاريخية معينة ومعروفة، لانهم لا يستطيعون التنازل عن اعتقاداتهم الدينية من جهة ولا يستطيعون ان يتجاهلوا العلم وتطبيقاته العملية ونظرته الطبيعية للاشياء من جهة اخرى، فيجدون في التفكير التوفيقي سبلا الى الفرار من التوتر الناتج عن هذا الصدام كما يجدون نوعا من العزاء في فكرة الملائمة بين المتنافيات. ومن المعروف انها تبسيط ساذج لأمور وافكار معقدة ومحاولات في البهلوانية الفكرية لاثبات اراء ومعتقدات متناقضة يجعلها تبدو على غير ما هي عليه من التعارض والتنافي»(٥٨).
هذا التناقض الكبير في المنهج وفي المحتوى بين النظام المعرفي الحداثي

والاسلام كان الاخير يجد صعوبة في اللحاق مع الحداثة، كونه يقوم على سلطة النص المقدس الثابت. واما الحداثة فهي تجدد نفسها باستمرار من خلال تجاوزها لذاتها باستمرار حيث ان من طياتها تولد الحداثة اسلحة ضدها، فتقوم بتدمير ذاتها، او بالاحرى تدمر الجوانب التي تعتبرها ناقصة او خاطئة فيها (٥٩).

وعلى ضوء هذا التصور يكون من الصعب تفسير ظاهرة وجود حزب توفيقي مثل (الاخوان/ الجبهة) الا ضمن اطار هذا التصور، وهو يكون حينها مناقض اصلا للحداثة فكل توفيقية اسلامية مثل (الاخوان - الجبهة) بما تطرحه ما هي الا لمحاولات ستر الضعف الفكري بمستوييه الايديولوجي والمعرفي مما جعل من الحزب يتقدم - خاصة في الآونة الاخيرة - ببرامج ومبادىء اسلامية ليبرالية (المحافظة على الدستور، الديمقراطية، التعددية، المؤسسية....الخ) في الوقت الذي يعترف فيه د.اسحق إلفرحان - الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي - انه «بالرغم من ان الفكر الاسلامي كان ينمو في عدة محاولات عبر العصور الا انه تخلف تخلفا واضحا ولاسباب واقعية وموضوعية في المجال السياسي بحيث انه لم يعد يسعفنا في الوقت الحاضر للتعامل مع القضايا والاحداث السياسية بالسرعة اللازمة التي تقتضيها طبيعة الاحداث المتسارعة دون اثارة خلافات حادة احيانا في الرأي والاجتهاد، سواء المتعلق منها بالممارسة العملية والسلوك السياسي .... وهذا يشكل تحديا جديا للعاملين الاسلاميين في الحقل السياسي ، ويقتضي منهم ان يقيموا فكرا سياسيا يتسم بالاجتهاد والابداع غير المسبوق في كثير من الاحيان ونماذج سياسية عملية ازاء القضايا السياسية التي يتعاملون معها، او ان

شئت فقل، عليهم ان يقدموا نظريات سياسية معاصرة ازاء مستجدات العصر السياسية من وجهة النظر الاسلامية» (٦٠) وهذا يعبر عن حالة تدني مستوى الفكر الاسلامي السياسي منه خاصة، فيكون التلفيق الآيديولوجي بديلا لحالة التدني هذه مع اصرار على (الاصل) الاسلام، كما ادعى د. اسحق الفرحان بضرورة توافقها معه وجهة النظر الاسلامية، فما هي وجهة النظر الاسلامية هذه؟ اليست هي اعادة حياة (المدينة) التي اقامها نبي الاسلام، في عصرنا الحالي؟! اي بجوهر اسلامي خالص وبشكل ـ او قل ديكور ـ حداثي غربي باسم الديموقراطية والمؤسسية والحرية. وهذا في الواقع يتناقض مع الاسلام السلفي الذي اراده كبديل كبنية معرفية وآيديولوجية.

فلقد تشكلت بنيان النظام الاجتماعي السياسي في الاسلام على اساس معرفي قوامه التوحيد الالهي وعملي مرتبط بالمعرفي قائم على اساس (الخلافة) وهو الرمز الالهي في الارض، فاذا كانت الخلافة لا تقوم على المؤسسية من خلال بديل لها وهو نظام الشورى والذي لم يعرف المؤسسية التي تعمل بشكل اجرائي محدد، بالاضافة الى ان الخلافة تقوم على اهمية دور (الرجل العظيم) وهو الشكل الذي يركز اطار الاتوقراطية في الحكم وماترتبط به من الفردية والذاتية، فتكون نظرية الخلافة ـ اذن ـ تعبر عن حالة الوسط بين المثال الواقع اي بين مثال النبوة ومناقضة الواقع السياسي. (٦١).

وعند اكتمال العناصر الاربعة في التصور الاسلامي لنمط القيادة السياسي من الفردية والذاتية واللامؤسسية ودور الرجل العظيم تكون هي بنية خاضعة لنمط كما يسميه بشير الخضرا بالنمط الخليفي. (٦٢).

اذن، اذا كانت هذه هي البنية الآيديولوجية التي يريدها د. اسحق الفرحان يكون حينئذ يسعى الى استعادة النظام السلفي السياسي كجوهر استند الى (التوحيد) الالهي، الشيء الذي تكون فيه عناصر هذا النظام السلفي ضمن عناصره (الذاتية، الفردية، اللامؤسسية، اهمية الرجل العظيم)، تناقض مع جوهر الحداثة الغربية ببنيتها الديموقراطية القائمة على المؤسسية والتكامل السياسي والاقتصادي مع الاحتفاظ بضمان الحرية الفردية والتعددية.

فاذا كان الجوهر القيمي كوجدان ونمط التفكير هو الذي يحدد سلوك الفرد مع اعطائه هامش الحرية في اتخاذ الشكل المناسب، يكون حينها الجوهر يتأسس عى الثبات ـ خاصة ان الاسلام تاريخيا من الناحية المعرفية قاوم كل ما هو خارج النص الالهي ـ وبالتالي يكون الشكل ـ سواء كان ديموقراطيا او قوميا ام اشتراكيا ـ ما هو الا لحظي وغير اصيل ومرتبط بالظروف السياسية التي تفرض نفسها على اتخاذ هذا النمط من الحياة، يكون الرجوع الى الاصل اي العودة الى حالة النمط النبوي الخليفي في تصور نظام الحكم هو الطبيعي والشرعي في تصور اصحاب الفكر الاسلامي، كونه يعبر عن الوجدان الداخلي الذي استمر لفترات طويلة بحفاظه على نظامه المعرفي المستند الى التوحيد وبمنطلقه الفكري المستند الى (الحاكمية) و (النص) حينها ينتهي دور الديموقراطية وبالتالي ضرورة العودة الى النظام الاسلامي (الخلافة)، وهذه الحالة واضحة للعيان في تجربة الجزائر بل ان ما يؤكد هذا النمط من التفكير، اي الديموقراطية ما هي الا حالة مؤقتة وليست هدفا استراتيجيا ما قاله ـ ولو بشكل مستبطن ـ د. اسحق الفرحان : «في المجتمعات الاسلامية التي تتضمن دساتيرها ان

دين الدولة الرسمي هو الاسلام، وان المصدر الاساسي في التشريع هو الشريعة الاسلامية، يمكن النظر الى الاحزاب السياسية المتعددة ضمن الدستور انها تختلف في برامجها السياسية سعيا لخدمة الوطن والمواطن، في حدود المفاهيم التي لا تتعارض مع المبادىء العامة للاسلام، اما الاحزاب التي تدعو صراحة الى الكفر بالاسلام او التي تتبنى افكارا تتناقض قطعيا مع الاسلام فلا نقر بوجودها، ولا نرتبط معها بأية مواثيق سياسية». (٦٣). فاذا ما ادركنا ان الدستور الاردني ينص على ان دين الدولة هو الاسلام، ادركنا من هي المجتمعات الاسلامية التي يعنيها وحينها يصبح مرفوضا لدى جبهة العمل الاسلامي بمجرد وصولها الى السلطة التنفيذية ان تقر بالاحزاب المخالفة للاسلام، فينسحب هذا على كل الاحزاب اليسارية الاردنية الشيوعية والاشتراكية وقد ينسحب ذلك حتى على حزب البعث وبعض احزاب الوسط. ما نريد قوله انه، وبعيدا عن الشعارات التي يطرحها حزب جبهة العمل الاسلامي، تكون الديموقراطية هي خيار (تكتيكيّ) مرحلي اكثر مما هي خيار استراتيجي، وهذا لا يمنح الافراد، الاحزاب، السلطة، الثقة بالجبهة كحزب يقوم على احترام الديموقراطية في حالة وصولها الى السلطة، وهنا نجيب على الاستاذ سميح المعايطة الذي يتساءل في كتابه (التجربة السياسية للحركة السياسية في الاردن) هل الديموقراطية خيار استراتيجي ام مرحلي؟ وقد اجاب هو على سؤاله : «سؤال ما زالت صورته تتسم بالضبابية النسبية ... والسبب في عدم وجود اجابة عن السؤال، هو هل تسمح الانظمة المحلية والدولية للديموقراطية ان تبقى اذا افرزت تفوقا سياسيا للحركة الاسلامية يسمح لها بتطبيق برامجها السياسية والفكرية والاجتماعية

والاقـتصـادية» (٦٤). ان الضبابية التي ذكرها مردها ـ كما يرى ـ الى عدم الثقةبالانظمة المحلية والدولية بالخيار الشعبي الديموقراطي فيما لو نجحت الحركة الاسلامية، ولكن الاجابة الادق لو قلنا ان هذه الانظمة المحلية والدولية لا تمتلك الثقة بالحركة الاسلامية كطرف قادر على ان يحترم الديموقراطية ويعتمدها كنظام حيا ة وهدف استراتيجي وهي بعد لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة واعتبار الاسلام كمنظومة اخلاقية بدل النظرة الشمولية التي لديها.

ان هذا الاشكال التوفيقي الذي تتخبط فيه جبهة العمل الاسلامي لا ينبع من توفيقيتها السياسية فقط، بل من نظرتها الشمولية للحياة الاسلامية الشيء الذي يتناقض مع مرتكزات الديموقراطية، فالديموقراطية لا تعترف الا بالتعدد السياسي والفكري دون اطار آيديولوجي احادي، كما يقوم على الفردية، فكيف تقيم هذه الحرية الفكرية والفردية وهي ترى في الاسلام نظام شمولي يقوم على الشرع من خلال وصايا الفقهاء، وليس كنظام اخلاقي للحياة، مع ان القرآن فيه من العموميات ما يجعله نظاما اخلاقيا اكثر مما هو نظام (شرعي / قانوني) من خلال وصايا الفقهاء لجزئيات سعت الى تعميمها على مجريات الحياة حتى ولو تبدلت الظروف بخاصية استنطاق النص. فمن اصل ما زيد عن ٦٠٠٠ آية قرآنية هناك ٨٠ آية حول الاحكام الحقوقية.

- في المادة الجزائية : خمس عقوبات قرآنية تتعلق بالسرقة والزنا والفرية واللصوصية وقتل الانسان.
- في المادة المدنية : هناك وصيتان تتعلقان بالتجارة وبالديون.
- في مادة الوضع الشخصي: تصوغ كل الآيات (التشريعية) الاخرى

احكاما متعلقة بالزواج والطلاق والميراث. (٦٥).

فمن هذه المواد البسيطة يريد الاسلاميون استنطاقها لمعالجة كل مشكلات المجتمع، حتى ان دعوة الاجتهاد لا تخرج عن حدود هذه الآيات حسب المبدأ الداعي (لا اجتهاد في النص)، ومن هنا تكون هذه الحركة الاسلامية غير قادرة على ان تقدم بديلا سياسيا واجتماعيا، بل هي حتى غير قادرة على ان تطبق هذا البديل اذا ما ادعت بارادتها للتغيير نحو الحداثة الليبرالية الديموقراطية، فمثلا من خلال دعواهم الدعائية ينادون بحق المرأة في الحياة السياسية مثل حق البيعة لرئيس الدولة وحق الترشيح في الانتخابات النيابية دون منحها حق تولي ولاية الحزب او رئاسته (٦٦)، علما ان نسبة النساء المؤسسات في الحزب لم تزد عن ٣,٦٨٪ (٦٧)، فكيف يدعون بضرورة نقل مستوى المرأة الى مستوى افضل في العمل السياسي وهي لا تشارك في العمل السياسي ضمن حزبهم؟ والامثلة على ذلك تطول ولا داعي لذكرها.

ما نريد قوله ان النظام الاسلامي المزعوم من قبل هذه الاحزاب لا يقدم في حالة وصوله الى السلطة مثالاونموذج لحياة اجتماعية وسياسية، سوى تقطيع الايدي وجلد الظهور وفرض الحجاب والجلباب ومنع الآباء من زيارة مدارس البنات لمشاهدة احتفالاتهن واطلاق اللحى ومنع الاغاني المثيرة للجنس ... الخ، ولا تقدم برنامجا اقتصاديا وسياسيا فيه من الاجراءات الكفيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحرية والعدالة، انها تقدم نظاما حياتيا شعائريا، وهذا النظام الشعائري الاصولي الشمولي يرى نفسه الواحد الحق، يقيم العالم كما يراه هو، فتعتبر كل حداثة من خارج اطارها مرفوضة، ومع ما يواكب ذلك من حماس الشباب، ونظام حزبي لا

مؤسسي بقدر ما يعتمد على دور الفرد فيه يصبح التطرف الديني من الشباب هو هدف التغيير، ونحن هنا لا نقول ان حزب الجبهة يمارس التطرف بمفهوم العنف، بل هو من اكثر الاحزاب التزاما بعدم استخدامه للعنف، ولكن بطريقة او بأخرى من خلال تكريسه للقيم الشعائرية يكرس لدى الشباب روح التطرف، وتظهر بعض الحركات الدينية من يسعى الى التغيير باليد باعمال ارهابية ـ مثل ما حدث في الاردن في عقد التسعينات من محاولات تفجير دور السينما وبعض الاماكن العامة ـ ويشبه فؤاد زكريا التطرف بالحكم العسكري، اذ يقول : « .... ومن هنا فان ما بين الحكم العسكري والتطرف الديني ليس الا شعرة، ففي الحالتين نجد تفكيرا سلطويا، وطاعة عمياء واعتقادا بامتلاك الحقيقة المطلقة ورفضا للرأي الآخر، بل معاملته على انه خيانة او كفر، وفي الحالتين تسود القوة على المنطق، وتحسم المعارك بالتصفية لا بالحوار، ويصادر حق العقل في الاعتراض واتخاذ موقف مستقل وتختفي المنابر الاعلامية التي تنمي في الناس ملكة التفكير النقدي، ان العنف هو في رأينا ظاهرة مشتركة بين الحكم العسكري والجماعات الاسلامية المتطرفة» (٦٨).

ومن هنا نجد ان الخطاب الاسلامي التوفيقي ممثلا في حزب جبهة العمل الاسلامي لا يملك الا تصورات شمولية من خلال فرضه للشريعة على كل نواحي الحياة، والدعوة الى اسلمة العلوم والفنون والادب ... الخ، والسلفية من خلال النظر الى عصر المدينة ونظام النبوة الدي هو اساس الاسلام ومركزه على اساس انه المثال الذي يجب ان تحذو حذوه، والاوتوقراطية على اعتبار ان دعوة العودة الى السلفية الشعائرية المستندة

بالاساس الى ابن تيمية تتطلب بضرورة اقتباس النظام السياسي السابق (الخلافة) ليتماشى مع النظام المعرفي (التوحيد)، والاحادي الذي يرفض التعددية ضمن اطار الدولة الاسلامية المنشود.

ومن هنا تكون التفرقة بين الجبهة كحزب معتدل، و(التحرير) كحزب راديكالي متطرف تفرقة غير منطقية لان منطلقاتهم الفكرية واحدة، وتصورهم للحياة واحد، ولكن الاختلاف يكون في التكتيك اي في التوقيت، ومع ان عامل التكتيك قد لازم عدم استخدام العنف لدى (الجبهة) وهذا عامل ايجابي بالطبع على خلاف (التحرير) الذي سعى عدة مرات الى استخدام العنف.

ويضيف د. نصر ابو زيد في هذا السياق : «ان التفكير في الحقيقة يمثل ايضا الى جانب (الحاكمية) و (النص) عنصرا اساسا في بنية الخطاب الديني بشقيه المعتدل والمتطرف على السواء، غاية الامر انه واضح في خطاب المتطرفين كامن خفي في خطاب المعتدلين ...» (٦٩).

ان هذه القراءةَ النقدية التي قدمناها حول الاحزاب الاسلامية في الاردن، ليست دعوة الى قمع هذه الاحزاب من خلال ان هذه الاحزاب لا تملك نمط معرفي وآيديولوجي قادر على السلوك السياسي الديموقراطي، بقدر ما هي دعوة الى تلك الاحزاب الى ضرورة خروجها من اطارها الآيديولوجي بعد خروجها من اطارها المعرفي الى بنية معرفية حديثة قادرة عل أن تعيش حالة المعاصرة بعيدا عن حالة الاغتراب وفصل النظرية عن التطبيق كما تفعلها بنيتها المعرفية والآيديولوجية الحالية، اما حزب التحرير فهو يحتاج الى الحوار مع الآخرين واولهم السلطة، مع ان الاخيرة قد فتحت له الباب في الآونة الاخيرة، وهو بحاجة الى تغيير بنيته الآيديولوجية

والمعرفية، وهذا التغيير لا بد من ان يستند بالاساس الى اعادة تصور وتشكيل الدين على انه نظام اخلاقي وليس نظاما تشريعيا.

* تشهد الساحة الحزبية الاردنية جملة من التغيرات البنيوية والتكتيكية والاستراتيجية منذ مطلع عام ١٩٩٧ وما تزال مستمرة حتى الآن، ويمكن ايجاز جملة التغيرات هذه بالانطلاق المفاجيء من زاوية الخارطة الحزبية الاردنية المرسومة بالتشرذم والانقسام من جهة والتمسك بلغة الخطاب الأيديولوجي المتمرس حول ثوابته من جهة اخرى، الى الزاوية الاخرى للخارطة الحزبية الآخذة بالتوحد والدعوات الى النمط البرغماتي كنهج سياسي.

فالبنسبة الى النمط الاول من التغير، وهو ظاهرة «التوحد» فقد مثله تياري الوسط الوطني واليسار، وان كان هذين التيارين قد توجها سوية نحو التوحيد الا ان مبررات كل منهما حيال ذلك مختلفة.

اما بالنسبة الى التغير الآخر على الساحة الحزبية الاردنية، والذي نعتبره محاولة في التغير لها اهميتها كونها متمثلة على كافة الصعد التكتيكية والاستراتيجية، وهو طرحين تطرحهما الحركة الاسلامية في هذه الفترة، طرح فكرة المشاركة في الحكومة، والثاني الانفتاح على اليساروالتنسيق معها لتشكيل معارضة ضد الحكومة. وان كان هذان الطرحان يشكلان تناقضا من حيث الجهة المنوي الانفتاح اليها، الا انهما يشتركان في فكرة الانفتاح مع الآخر.

ونأتي الى الطرح الاول، وتنبع اهمية هذا الطرح ليس من المشاركة بحد ذاتها، حيث سبق لحركة الاخوان المسلمين ان شاركت في حكومة مضر بدران عام ١٩٩١، ولكن الاهمية تأتي في طرح هذه الفكرة في الوقت الذي

تتناقض فيه التوجهات الآيديولوجية بين الحكومة والحركة على اعلى مستوياته الاستراتيجية، ويتمثل ذلك في ان الحركة الاسلامية تعتبر الصراع مع اسرائيل صراعا شاملا، وان فكرة السلام او التفاوض مع اسرائيل فكرة مرفوضة مبدئيا تحت اي صيغة او مبرر، وان هذه القضية تشكل جوهر موقف الحركة، في الوقت الذي تقيم فيه الحكومة الاردنية سلاما «حميما» مع اسرائيل.

لقد عبر عن فكرة المشاركة هذه النائب عبد الله العكايلة حين قدم ورقة عمل حول «المشاركة في الحكومة» الى مؤتمر الحوار الذي عقدته جماعة الاخوان المسلمين في (١٩٩٧/١/٢٢)، ولم يكن هذا الطرح فرديا من العكايلة بناء على اعتباره أحد «حمائم» الاخوان المسلمين الاقل معارضة للحكومة، كونه قد شارك مسبقا في حكومة مضر بدران كوزير للتربية والتعليم، بل ان هذا الطرح جاء بناء على تكليف اعضاء المكتب التنفيذي لتعرض في مؤتمر للحوار حول فكرة المشاركة في الحكومة.

يتلخص مبتغى التيار الاسلامي المعتدل في الحركة الاسلامية في نقل التوجه السياسي لديهم من مستوى شعار «الاسلام هو الحل» الى المستوى العملي البراغماتي، وبالتالي نقل فكرة المشاركة من مستوى اعتبارها توجها تكتيكيا مرتبط بظروف المرحلة ومدى انسجام الحكومة مع آيديولوجية الحزب الى المستوى الاستراتيجي، والذي يرى فيه ان المشاركة غير مرتبطة بطبيعة الظروف وسياسات الحكومة، وانما مرتبط بارادة الحركة في تنفيذ متطلباتها الذاتية والعامة، وغير مرتبط حتى بالمبادىء الاستراتيجية الاسلامية بقدر ما هي مرتبطة بامكانية تأثير الحركة الاسلامية على توليفة القرار السياسي الاردني.

يجدر هنا الاشارة الى ان هذا التوجه لا يعبر عن كل التيار الاسلامي، بل هو يعبر فقط عن التيار المعتدل نوعا ما، حيث توجد داخل الحركة تيار ما زال يرفض مبدئيا فكرة المشاركة تحت اي صيغة او ظرف، بل ربما هو التيار الاقوى.

السؤال الذي يطرح نفسه، ما مبرر الحركة الاسلامية في توجهها هذا؟ او مبرر التيار المعتدل. طرح العكايلة جملة مبررات تبيح المشاركة رادا بها على التيار الرافض لها، وأن مبرراته هذه مرتبطة بالظـروف الآنية واهمها :

١ ـ تصويب المعادلة السياسية الرامية لتحقيق التوازن الاستراتيجي لمواجهة الابعاد التوسعية للمخططات الصهيونية، وبالتالي تحصين المجتمع الاردني ضد مخاطر التطبيع مع اسرائيل والحيلولة دون امكان تحقيق فكرة الوطن البديل.

٢ ـ اخراج الحركة الاسلامية من ازمتها السياسية المتمثلة بالجمود في موقع المعارضة غير الفاعلة.

٣ ـ اخراج الحركة الاسلامية من ازمتها الداخلية المتمثلة بمحاصرتها والحاق الاذى بافرادها والحيلولة دون حصولهم على حقوقهم الدستورية.

٤ ـ التحرك السياسي للتخفيف من معاناة الشعوب في الاقطار العربية والاسلامية، وطرح التجربة الاردنية كنموذج يمكن ان يستفاد منه في بحث اشكالية العلاقة بين الحركة الاسلامية والنظام.

٥ ـ ايجاد رموز وطنية اسلامية تحقق متطلبات الناس من خلال تمكنها من صناعة القرار التنفيذي المباشر وتنافس الجهات والرموز المحتلة عملية

صناعة القرار والمستقطبة جماهير الشارع بسبب قدرتها على خدمة مصالحها وقضاء حوائجها.

لقد عبر العكايلة عن طبيعة الازمة التي تعانيها الحركة وما هي الوسائل والآليات المطلوبة من الحركة وهي «الانفتاح» السياسي على الحكومة، ولكن هذه المبررات التي يطرحها التيار المعتدل مثل العكايلة وبسام العموش وعبد الرحيم العكور واسحق الفرحان وسميح المعايطة وآخرون لا تلقى الا الرفض من قيادات الاخوان/الجبهة، وعلى رأسهم د. همام سعيد وعبد المنعم ابو زنط وعبد المجيد ذنيبات (المراقب العام للاخوان)، الذين يمكن تصنيفها من ضمن طيف (يمين اليمين) على الساحة الحزبية الاردنية، وينطلق هذا التيار في رفضه من عدة مبررات يمكن ايجازها بالتالي:

١ ـ اعتبار المشاركة في الانظمة التي لا تحكم بالاسلام امرا يساهم في اطالة عمرها، وهذا موقف مبدئي ينطلق من طيات افكار سيد قطب.

٢ ـ ان النظام لا يلجأ الى الحركة الاسلامية الا لهدف في نفسه وسرعان ما يستبعدها عند زوال حاجته.

٣ ـ المشاركة مع حكومة تعقد سلاما مع اسرائيل تعني ان الحركة تقبل بالسلام مع اسرائيل، والحركة تنطلق من رفضها المطلق في الاعتراف او التفاوض او عقد السلام مع اسرائيل.

٤ ـ ان المشاركة تعني احتراق الحركة الاسلامية امام الشعب واحتواء من قبل السلطة. ومن هنا، فان الانطلاق من سياسة المشاركة في الحكومة ضمن هذه الظروف وامام هذه المبررات يمثل اتجاها يتماشى مع المؤامرة العالمية الهادفة الى القضاء على جماعة الاخوان المسلمين اسما وتنظيما

وفكرا من خلال ايجاد افراد محسوبين على الجماعة يقومون بتقويضها من الداخل باسم الجماعة، هذا الرأي عبر عنه زياد ابو غنيمة احد اقطاب «يمين اليمين» في الحركة الاسلامية.

امام هذه الجدالات في داخل الحركة الاسلامية، رسم الكثير من المعلقين سيناريوهات محتملة منها امكانية الانفصال للتيار المعتدل عن الجبهة بل وحتى امكانية قيام حرب اهلية بين الحركة الاسلامية، ومنها من تصور اعتبار هذه الدعاوى «زوبعة في فنجان»، ولغاية هذه اللحظة لا يمكن ان نقول ان كلا السيناريوهين لم يحدث او انه حدث، حيث ان اختيار الجبهة لفكرة التنسيق مع اليسار الاردني يعني اختيارها لفكرة رفض المشاركة مع الحكومة على الاقل ضمن المعطيات الحالية وان ظل باب هذه الفكرة ما زال مفتوحا الى حين مناسبة الظروف لارادة الحزب، ولكن مجرد التنسيق مع اليسار والذي يفترض انه في موقف آيديولوجي ابعد من الحكومة للحركة الاسلامية يعبر عن مدى «الانفتاح السياسي» للحركة ضمن معطيات هذه المرحلة على الاقل، ولكن هذا الانفتاح هو موقف تكتيكي وليسموقفا استراتيجي، بل هو تعبير عن حالة «النكوص» نحو الذات كنتيجة لإرهاصات التحولات داخل الحركة في هذه المرحلة. فلقد اختارت الحركة الاسلامية في النهاية موقف الرفض للمشاركة في الحكومة واستخدامها لاساليب الضغط كتعبير عن حالة ما اسموه بتهميش الحكومة للاحزاب والديموقراطية وذلك من خلال اعلان الحركة الاسلامية ممثلا بقرار الاخوان المسلمين بمنتصف تموز ١٩٩٧ عن قرارها بعدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧ وانسحب هذا القرار على جبهة العمل الاسلامي. ولم يكن هذا الموقف الا نتاجا للتغيرات

في البيئة التي احتضنت في السابق علاقة تحالفية بين الحركة الاسلامية والحكومة، اما الآن فان البيئة المحلية والاقليمية تغيرت بناء على انتهاء مبررات التحالف القائمة على وجود مصلحة مشتركة بينهما لمناهضة التيار الشيوعي واسرائيل وبعض الحركات القومية. واما الآن ومع انتهاء الاتحاد السوفيتي والمشاركة الاردنية الاسرائيلية بالسلام والامن بينهما، والخلخلة الحاصلة في النظام الاقليمي العربي، فإن مبررات التحالف قد تراجعت كثيرا.

بالرغم من هذه الارهاصات التحولية للحركة الاسلامية، بداية باعترافها بتقصيرها الذاتي مرورا بانفتاحها على الآخرين والدعوات التي - لا يستهان بها - بضرورة اخذ البرغماتية كنهج سياسي، الا انها ارهاصات منقوصة، بحيث ان اي خطاب سياسي يحمل في داخله الآليات والنص الفكري، فهذه المرونة في الآليات بحاجة اصلا الى مرونة فكرية، او لنقل ثورة فكرية، وخاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الآلية يفترض ان تكون مرتبطة بالاصل-اي بالفكر، واما التغير في الآليات بهذا المستوى كما تطرحها الحركة فهو اشبه بوضع العربة امام الحصان.

الحركة الاسلامية الاردنية بحاجة الى اصلاحات فعلية فكرية بالدرجة الاولى، ليست مرتبطة باهمية تزايد الحركة او ضعفها بقدر ما هي مرتبطة بظروف اعادة تقييم ذاتها بجوهر وصورة جديدين قادرين على علاج مشكلات المجتمع الاردني. فالحركة الاسلامية بحاجة الى تقديم نتائج تجربتها السياسية والفكرية بشكل يتجاوز عملية الاختزال ضمن ادعاء تمكنها لمشروعية وجودها كونها بديل عن «الجاهلية المعاصرة» او «المجتمع الفاسق».

ولم يعد مقبولا استمرار اقتصار دورها على شحذ الهمم والانفس للقاء اليوم الموعود ضمن نمط معرفي غيبي ولغة خطابية شمولية تفتقر الى وضع الآليات والبرامج لحل المشكلات، والاعتقاد بان أسلمة «العلوم والآداب والفنون» هو المفتاح السحري لحل مشكلات عجزها امام عظمة حداثة الانتاج الفكري والمادي الغربي.

ان تصدر دوي الحركات الاسلامية في الاعلام بات واضحا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولكن ما هو اكثر وضوحا انها لم تقدم لغاية الآن على الصعيدين النظر والعملي اي بديل تكون فيه قادرة على ان تمثل المعاصرة ... والسبب في ذلك ان هذه الحركات كانت تغير تكتيكاتها وبدون حدود من موقف المساندة للانظمة العلمانية احيانا الى السباحة في حمامات الدماء دون ان تسمح لنفسها بتغيير نمط فكرها الديني ... فاذا كان الحركة الاسلامية الاردنية تود ان تمثل مشروع نهضة ونموذج يحتذى للحركات الاسلامية العربية ضمن سياق العمل الديموقراطي، فعليها ان تعي اشكالية هذا الفصل بين الآلية والنظرية، ... فهل تكون قادرة على ذلك؟ بغير ذلك يكون الاستمرار في الدعوة الى انشاء دولة دينية حتى ولو بأدوات ديموقراطية يعني خلق دولة الديموقراطية المستبدة.

الهوامش والملاحق

الهوامش

١ ـ موريس ديفيرجيه: الاحزاب السياسية، ت علي مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار، ١٩٨٣)ط٤، ص٢٣٦

٢ ـ د.موسى زيد الكيلاني: الحركات الاسلامية في الاردن (عمان: دار البشير، ١٩٩٠)ط١. ص٨.

٣ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص١٥.

٤ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص١١.

٥ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٣٢.

٦ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٢٩.

٧ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٥٨.

٨ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٣٣.

٩ ـ سميح المعايطة: التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الاردن (عمان: دار البشير: ١٩٩٤) ص٥٩.

١٠ ـ نقلا عن سميح المعايطة: المرجع السابق ص٦٠.

١١ ـ اسحق الفرحان: مقال (الموقف الاسلامي من المشاركة السياسية) مجلة افكار عدد ١٢٣ (عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٦). ص٢٧.

١٢ ـ هاني الحوراني وآخرون: الاحزاب السياسية الاردنية (عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣)ط١. ص٤٥.

١٣ ـ المعايطة : المرجع السابق. ص٦٠ـ٦٣.

١٤ ـ حزب جبهة العمل الاسلامي: النظام الاساسي (عمان: حزب جبهة

العمل الاسلامي: ١٩٩٢). ص١٠.

١٥ ـ المعايطة: المرجع السابق. ص٩٢ـ٩٥.

١٦ ـ عوني جدوع العبيدي: حزب التحرير الاسلامي (بلا ذكر لمكان ودار وسنة النشر). ص٤٣ـ٥٠.

١٧ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٢٠.

١٨ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٩٧.

١٩ ـ مروان العبدالات: خريطة الاحزاب السياسية الاردنية (عمان: دار العبرة، ١٩٩٢). ص٥٥.

٢٠ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص١٧.

٢١ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٥٤.

٢٢ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٨٥.

٢٣ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٢١.

٢٤ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٩٨.

٢٥ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٩٨.

٢٦ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٧١ وص٧٦.

٢٧ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٧٣.

٢٨ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٩٠.

٢٩ ـ العبيدي: المرجع السابق .ص٧٣.

٣٠ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص١١٣.

٣١ ـ تقي الدين النبهاني: الدولة الاسلامية (منشورات حزب التحرير: ١٩٩١)ط٤ ص١٠٧.

٣٢ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص١١٥.

٣٣ ـ اللجنة الثقافية لحزب التحرير: منشور (فرض العين وفرض الكفاية والتعارض بينهما).

٣٤ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١٨١.

٣٥ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١٧٩.

٣٦ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١١٠.

٣٧ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١١١.

٣٨ ـ اللجنة الثقافية لحزب التحرير، ولاية الاردن: منشور (التسامح الاسلامي والمقصود من طرحه هذه الايام). ص٢ـ٣.

٣٩ ـ النبهاني: نظام الاسلام (القدس: منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣)ط٥. ص٩٩.

٤٠ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٨٢.

٤١ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص١٠٠.

٤٢ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٨٧.

٤٣ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٦٢.

٤٤ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٩٠ـ٩٦.

٤٥ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٩٧.

٤٦ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١٨٨.

٤٧ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١٨٩.

٤٨ ـ النبهاني: الدولة الاسلامية. ص١٨٩.

٤٩ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص١١٨.

٥٠ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٦٦ـ٦٧.

٥١ ـ العبيدي: المرجع السابق .ص٧٨.

٥٢ ـ الكيلاني: المرجع السابق. ص٩٦ـ٩٧.

٥٣ ـ المعايطة: المرجع السابق. ص٥٩.

٥٤ ـ العبيدي: المرجع السابق. ص٧٧.

٥٥ ـ مكسيم رودنسون: مقال (ظاهرة التزمت الاسلامية والمحافظة في كل زمان ومكان) مجلة الفكر العربي المعاصر، (بيروت مركز الانماء القومي، ١٩٨٤). ص٣٥.

٥٦ ـ النبهاني: نظام الاسلام (القدس: منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣)ط٥.ص٧٦.

٥٧ ـ الناطق الرسمي لحزب التحرير: كلمة القاها في الندوة المغلقة التي دعت اليها لجنة الحريات بمجمع النقابات في عمان بتاريخ ١٦/١/١٩٩٤م تحت عنوان (مستقبل الديمقراطية في الاردن).

٥٨ ـ صادق جلال العظم: نقد الفكر الديني (بيروت: دارالطليعة: ١٩٨٨)ط٦. ص١٧ـ٢٢، وللمزيد من التفصيل يمكن مراجعة فصل (الثقافة العلمية وبؤس الفكر الديني) من نفس الكتاب.

٥٩ ـ محمد اركون: (الاسلام والحداثة) ندوة مواقف (لندن: دار الساقي: ١٩٩٠)ط١. ص٣٦٤.

٦٠ ـ د. اسحق الفرحان: المرجع السابق. ص٣٠.

٦١ ـ د.بشير الخضرا: النمط النبوي الخليفي (عمان: الجامعة الاردنية: ١٩٨٢). ص٣٨ـ٤٠.

٦٢ ـ بشير الخضرا: المرجع السابق. ص٤.

٦٣ ـ د.اسحق فرحان: المرجع السابق. ص٣٦.

٦٤ ـ سميح المعايطة: المرجع السابق. ص١٥.

٦٥ ـ روجيه غارودي: الاصوليات المعاصرة (اسبابها ومظاهرها) تعريب: د.خليل احمد خليل (باريس: دار عام الفين: ١٩٩٢)ط١. ص٨٧.

٦٦ ـ د.اسحق الفرحان: المرجع السابق. ص٤١.

٦٧ ـ هاني الحوراني: المرجع السابق. ص١٦٦.

٦٨ ـ فؤاد زكريا: الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة (القاهر: دار الفكر: ١٩٨٦)ط١. ص١١٢.

٦٩ ـ نصر ابو زيد: نقد الخطاب الديني (القاهرة: سينا للنشر: ١٩٩٢)ط١. ص١٩.

* أخذ هذا الجزء من مقال منشور للباحث بعنوان : «إرهاصات التحولات البنيوية والاستراتيجية للأحزاب الأردنية» في صحيفة «القدس العربي»، لندن، ع (٢٥٦٧) بتاريخ ١٩٩٧/٨/٩.

ملحق رقم (١)

اسماء الفائزين من الاخوان المسلمين وشعاراتهم في انتخابات ١٩٨٩

رفع الاخوان المسلمون في انتخابات ١٩٨٩ شعار : الاسلام هو الحل.

وقد نجح في الانتخابات الاردنية من قائمة الاخوان المسلمين كل من :

عمان ـ الدائرة الاولى : الاستاذ عبد العزيز جبر والدكتور ماجد محمد خليفة.

عمان ـ الدائرة الثانية : الدكتور علي الحوامدة والشيخ عبد المنعم ابو زنط.

عمان ـ الدائرة الرابعة : الاستاذ حمزة منصور.

عمان ـ الدائرة الخامسة : الدكتور همام سعيد والدكتور محمد ابو فارس والاستاذ داود قوجق.

عمان ـ الدائرة السادسة : المهندس احمد الاقطش والاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السلط : الدكتور عبد اللطيف عربيات والاستاذ ابراهيم خريسات.

معان : الاستاذ يوسف العظم.

الكرك : الاستاذ احمد الكفاوين.

الطفيلة : المهندس فؤاد مصطفى الخلفات والدكتور عبد الله العكايلة.

اربد : الدكتور احمد الكوفحي والشيخ عبد الرحيم العكور والاستاذ كامل العمري.

الزرقاء : الشيخ ذيب انيس والدكتور محمد احمد الحاج.

وقد كان البرنامج الانتخابي لهؤلاء الاخوان هو :

اولاً ـ لا للطائفية ... لا للاقليمية ... نعم للوحدة.

ثانياً ـ المطالبة بالغاء الاحكام العرفية واطلاق الحريات.

ثالثاً ـ الدعم المطلق للانتفاضة المباركة عبر حركة المقاومة الاسلامية حماس التي هي جناح من اجنحة حركة الاخوان المسلمين.

رابعاً ـ رفض الاعتراف بشرعية اسرائيل او التنازل عن ذرة من تراب ارض فلسطين.

خامساً ـ تحرير فلسطين من النهر الى البحر لتكون عربية اسلامية.

سادساً ـ رفض المبادرات السلمية الامريكية او العربية او الفلسطينية ورفض الحوار الفلسطيني الامريكي.

سابعاً ـ رفض جميع قرارات هيئة الامم المتحدة وفي مقدمته قرار الجمعية العامة رقم ١٨١.

ثامناً ـ رفض قرارات مجلس الامن الدولي لحل القضية الفلسطيينية وخاصة قرار ٢٤٢ وقرار مجلس الامن ٣٣٨.

تاسعاً ـ رفض المؤتمر الدولي وما يهدف اليه من تمرير الصلح مع العدو الصهيوني وما تبعه من تطبيع.

عاشراً ـ رفض مشروع شامير للانتخابات في الضفة الغربية.

حادي عشر ـ اعتبار دول المواجهة قواعد متقدم لتحرير فلسطين فيجب ان يعبأ اهلها تعبئة جهادية استعداد لساعة الجهاد والتحرير.

وقد جاء في بيانهم الانتخابي النقاط التالية :

ـ ان مناهج التغيير متعددة واننا نلتزم بالمنهاج الاسلامي لتغيير الفرد والاسرة والمجتمع والحكومة، وينبغي ان يكون التغيير شاملا لجميع

مجالات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والاعلامية والعسكرية والصحية.

ـ ان الاسلام ليس شعاراً يرفع فحسب ولا تراثا يتغنى به وينتسب اليه وكفى، بل هو ايمان وعمل وجهاد ودعوة، ونعتقد ان الاسلام قيم وسلوك ويقاس الناس بها، وتتحدد منزلتهم في هذا الدين بمدى التزامهم باخلاقه وادابه واحكامه.

ـ ينبغي ان يسأل كل من اثرى ثراء مفاجئا عن سبب ذلك وان تطبق عليه القاعدة الاسلامية : من اين لك هذا؟ فقد حرم الاسلام ان يستغل الشخص وظيفته فيأخذ الهدايا والرشاوى.

ـ العمل على اشاعة العدل ومحاربة الظلم وانصاف المظلومين.

ـ محاربة الاستبداد والتأكد من ممارسة الشورى لانها اساس للحكم.

ـ وجوب النهوض بالمرأة واعطائها وحقوقها الاسلامية الشرعية لتشارك في بناء المجتمع ومن هذه الحقوق التملك وابداء الرأي والكسب.

ـ عدم تبذير الاموال العامة على مشاريع لا تسمن ولا تغني من جوع، بل ان بعضها كان سببا في تسرب العملات الصعبة الى الخارج بمبالغ تزيد على عشرات الملايين.

ـ يأسف الاخوان المسلمون اشد الاسف لخذلان اهلنا في فلسطين ويشعرون بالمرارة والالم من التعتيم الاعلامي على الانتفاضة المباركة ويطالبون وسائل الاعلام القيام بواجبها لدعم ثورة المساجد من خلال البرامج الاعلامية.

ـ يجب علينا ان نفي لدماء المجاهدين من اهل فلسطين والشهداء بالاستمرار على طريق القتال حتى النصر او الشهادة.

- واخيرا لن يضر تطبيق الشريعة الاسلامية مصالح غير المسلمين، بل على العكس يحقق مصالحهم الدنيوية، فالاسلام اوجب احسان معاملتهم وحماية اموالهم ودمائهم واعراضهم وتوفير الحريات العامة لهم وفي مقدمتها حرية الدين والعبادة.

- المطالبة بمعاقبة المفسدين الذين تسببوا باستباحة اموال الشعب الاردني التي استدينت بالمليارات فسرقوها ونتج عن ذلك انهيار دينارنا الاردني، فيجب تشكيل هيئة نيابية قضائية لتكشف المفسدين وتكشف اسماءهم امام الشعب ولتعمل ليستعيد الشعب امواله المنهوبة والمهربة الى الخارج باي شكل من الاشكال.

- يعتبر الاخوان المسلمون ان عداوتهم لامريكا عداوة استراتيجية لا تكتيكية فهي زعيمة المعسكر الذي يعادي الامة العربية الاسلامية والذي يدعم اسرائيل.

ملحق رقم (٢)

مطالب الاخوان المسلمين في بداية اعمال مجلس النواب الحادي عشر

وكانت خلاصة المطالب التي تقدم بها الاخوان المسلمون ما يلي :

١ ـ التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية وذلك سيرا بالامة على طريق التقدم نحو الاسلام والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والاعلامية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ ـ ان تعيد الحكومة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية بدعوى الاسباب الامنية، وكذلك الذين صرف النظر عن تعيينهم للاسباب الامنية ذاتها.

٣ ـ ان تحول الحكومة دون تدخل الاجهزة الامنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية، ورخص المهن والجمعيات الخيرية، والاندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة.

٤ ـ ان تحدد الحكومة موعد الالغاء الاحكام العرفية في ضوء النتائج التي تتوصل اليها اللجنة القانونية المشكلة لهذه الغاية بحيث لا يزيد على ستة اشهر.

٥ ـ اننا نرى ان القضية الفلسطينية ارض قدسة لا يجوزم التفريط بشر واحد منها. وقضية شعب تكالبت عليه قوى الشر، وعليه فلا بد من ان تقوم بدعم هذا الشعب في انتفاضته الباسلة وجهاده المبرور.

٦ ـ ان تعمل الحكومة على دعم الحركات التحررية ضد الاستعمار

وانهاء السيطرة الاجنبية على الاوطان المغتصبة وعلى رأسها القضية الافغانية.

٧ ـ ان تعمل الحكومة على وضع قانون من اين لك هذا؟ لمحاسبة الذين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة وتطبيق مثل هذا القانون بجدية وحزم.

٨ ـ ان تبذل الحكومة جهدها، وان تعد بالعمل على اعادة الاموال المهربة واستثمارها في الداخل.

٩ ـ ان تعد الحكومة وتلتزم سياسة التقشف التام في جميع اجهزة الدولة.

١٠ ـ ان تقوم الحكومة بالغاء الفوائد على قروض الدولة الصغار المزارعين وقروض الاسكان لتكون خطوة اولى نحو التخلص من النظام الربوي بالتدريج.

١١ ـ ان تأذن الحكومة للمعلمين في الدولة بتاسيس نقابة لهم ترعى شؤونهم وتطالب بحقوقهم.

١٢ ـ ان تقوم الحكومة بانشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك.

١٣ ـ ان تمنع الحكومة تراخيص الخمر للمسلمن بيعاً وصناعة، وان يمنع تقديمها في المؤسسات العامة وبخاصة الملكية الاردنية.

١٤ ـ السماح بانشاء جامعة اهلية اسلامية.

الفهرس

صدر عن المركز

- السلام والتنمية والامن:
- ماذا بعد مرور خمسة أعوام على مؤتمر مدريد؟.
- فلسفة الحوار.
- مؤتمر القمة العربية والتحديات الراهنة.
- أبعاد الخلافات الاسرائيلية - المصرية.
- أثر الصهيونية في الاعلام الغربي/غارودي أنموذجا.
- التحديات الداخلية والخارجية للدولة الاردنية.
- أحوال العرب بعد مؤتمر القمة.
- المرأة ومجلس النواب القادم.
- ظاهرة إخفاق المرشحين الاكفاء.
- الإشاعة في الانتخابات.
- مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧.
- قراءة في تقريري المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٦.
- قراءة في مشروع مركز دراسات الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان.
- قراءة في مشروع نقابة الصحفيين الأردنيين.
- الصورة المعيارية للصحيفة الأسبوعية الناجحة.
- التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الاردن.
- الانتخابات النيابية والمجتمع المدني.
- دور الاحزاب في التنمية السياسية.
- اضاءات على الحركة الطلابية في الجامعة الادنية.
- الشروط الموضوعية لقيام الاتحاد الاماراتي.
- اثر المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية على الثقافة السياسية لاساتذة الجامعات الحكومية .

AL-RIADAH CENTER
FOR
INFORMATION & STUDIES

Series of Studies 3



THE INFLUENCE OF THE JORDANIAN ISLAMIC PARTIES ON THE SOCIO - POLITICAL LIFE

RIAD Y. SOBOH